

Distr.: General
13 January 2003
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والأربعون

٣-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من لجنة الولايات المتحدة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
(منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي
والاجتماعي)

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يعمم وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس
الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *

تؤيد لجنة الولايات المتحدة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ما يقوم به
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من عمل ابتكاري وحفاز لزيادة المساواة بين الجنسين
والتمكين لنساء العالم بتقديم المساعدة المالية والتقنية لبرامج تعزز حقوق الإنسان للمرأة
ومشاركتها السياسية وأمنها الاقتصادي. ولجنة الولايات المتحدة هي واحدة من ١٩ لجنة

* E/CN.6/2003/1

وطنية في جميع أنحاء العالم أنشئت لزيادة وعي الجمهور بجهود الصندوق وزيادة التبرعات المالية التي تقدم إليه.

فالصندوق يضطلع في منظومة الأمم المتحدة وفي جميع أنحاء العالم بدور قيادي من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. وفي عام ١٩٩٦، أنشأت الجمعية العامة الصندوق الاستئماني لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة دعماً منها بذلك للأنشطة الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة. وكان الغاية من إنشائه، تحديد وتمويل مشاريع ابتكارية تهدف خصيصاً إلى منع العنف القائم على نوع الجنس. وقدم هذا الصندوق الاستئماني الذي يديره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ٧ ملايين دولار في شكل منح وزعها على ٧٣ بلداً لتمويل مبادرات محلية ضد العنف. بيد أنه في عام ٢٠٠١ وحده، كان عدد طلبات المنح التي قدمت إلى الصندوق الاستئماني أكثر من ٣٠٠ طلب تبلغ قيمتها ١٥ مليون دولار أي ما يفوق كثيراً ما لدى الصندوق من موارد. وتحث لجنة الولايات المتحدة للصندوق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على زيادة دعمها للأنشطة القضاء على العنف ضد المرأة بزيادة ما تقدمه من تبرعات للصندوق الاستئماني.

واستكمالاً لما يقوم به الصندوق الاستئماني من أنشطة تقديم المنح، أنشأ الصندوق الإنمائي للمرأة عنصراً للتعليم يحلل الدروس المستخلصة من تجربة الصندوق الاستئماني ويتيح للمستفيدين من المنح فرصة توثيق أعمالهم ورواية قصص جهودهم لإنهاء العنف ضد المرأة. وقد نشر الصندوق كتيب معلومات "تصوير عالم يخلو من العنف" يزود المنظمات بمواد يمكن تطويعها وفقاً للسياقات الثقافية الخاصة بكل بلد.

ومن الجهود الأخرى التي بذلها الصندوق القيام بحملات إقليمية للدعوة لإنهاء العنف ضد المرأة. وينصب محط تركيز هذه المبادرات على زيادة تعزيز التشريعات المناهضة للعنف القائم على نوع الجنس.

وساعد الصندوق الحكومات والمنظمات غير الحكومية على تعزيز تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وهي اتفاقية تشكل أداة هامة للترويج لأطر قانونية وأخرى متعلقة بالسياسات تقضي على العنف ضد المرأة في جميع أنحاء العالم. واللجنة حريصة على أن تبذل الجهود داخل الولايات المتحدة للدعوة إلى التصديق على الاتفاقية.

وتدعم اللجنة برامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة واستراتيجياته الرامية إلى وقف زحف الإيدز وتشدد على ضرورة التصدي لمظاهر العنف المرتبطة بضعف حال المرأة والبنات بوجه خاص.

ويشكل الاتجار بالأشخاص انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان يعرض ملايين النساء والبنات في جميع أنحاء العالم للاعتداء والاستغلال. وقد ركز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عمله بشأن الاتجار بالأشخاص في جنوب أفريقيا بأن دعا الحكومة إلى أن تسلم بضرورة إدراج هذه المشكلة ضمن الأولويات الوطنية والإقليمية العليا. ذلك أن الاتجار بالأشخاص من المسائل التي تثير قلقا بالغاً لدى لجنة الولايات المتحدة حيث تقدر حكومة هذا البلد أن عدد ضحايا الاتجار بالأشخاص يصل كل سنة إلى ٥٠ ٠٠٠ فرد.

وتشكل التبرعات التي يقدمها الصندوق الإنمائي للمرأة لحماية النساء والبنات من العنف في أوقات الحرب والصراعات المسلحة، جزءاً لا يتجزأ من جهوده التي لا تعرف الكلل التي يبذلها لتعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يكرس حق المرأة في تبوء مكانة بارزة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمجالي التعمير وبناء السلام في فترات ما بعد انتهاء الصراعات.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠١، عين الصندوق الإنمائي للمرأة خبيرين مستقلين لإجراء تقييم شامل لأثر الصراعات المسلحة على المرأة ودور المرأة في بناء السلام. واستمع الخبيران المستقلان إلى النساء وتعلما منهن على عين المكان وعائنا استمرار العنف ضد المرأة قبل الصراع وأثناء الصراع وبعد انتهاء الصراع. وشهدا كيف أن العنف ضد المرأة يتزايد بصورة مأساوية في أوقات الصراع سواء من حيث عدد حالاته وتواتره وشدته. كما أن تقرير الصندوق الإنمائي للمرأة "المرأة في أوقات الحرب وأوقات السلام" الذي صدر بمناسبة مرور سنتين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يتناول بالتفصيل ما حققته المرأة من نجاح في تنظيم شبكات عبر حدودية تساعد على منع الصراعات وتعزيز بناء السلام.

وقد تبنى لجنة الولايات المتحدة الصندوق على التزامه الثابت بالنهوض بوضع المرأة في جميع أنحاء العالم وتشجع على دخول مزيد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في شراكات مع الصندوق لتحقيق المساواة بين الجنسين وإنهاء العنف ضد المرأة.